

تقرير حول ورشة عرض تقرير الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي حول القطاع غير
المهيكل المعد في إطار الراصد العربي 2016 بالتعاون مع شبكة المنظمات غير الحكومية
العربية للتنمية

المنعقد يوم الخميس 22 سبتمبر، بقاعة الاجتماعات بلدية تفرغ زينه

انواكشوط / موريتانيا

تقديم وتوطئة حول الورشة:

إن تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير دأبت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية في مجال التنمية على إعداده كل سنتين، حول أحد أهم المواضيع ذات الأولوية، ويشمل عادة معظم الدول العربية، وفي هذا الإطار قامت الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي، ضمن وفائها بالتزاماتها بوصفها عضوا مؤسسا فاعلا وممثلا لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في موريتانيا، تلك الشبكة التي أخذت على عاتقها تقديم تقرير سنوي، يسمى الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي يتمحور هذه السنة حول موضوع: "القطاع غير المهيكل في الوطن العربي" بتنظيم ورشة، تم خلالها عرض ومناقشة التقرير القطري للجمهورية الإسلامية الموريتانية حول القطاع غير المهيكل، المعد من طرف الخبير الوطني السيد/ محمد المحبوبي، وقد تركزت فعاليات هذه الورشة حول المسائل التالية:

أهداف الورشة:

- عرض التقرير وإفساح المجال لنقاشه، وبحث سبل إغنائه
- المشاركة الفاعلة من الحاضرين في إثراء ومناقشة ونقد هذا التقرير
- تقديم الملاحظات حول التقرير
- مناقشة وعرض التقرير على مختلف الفاعلين في الميدان،
- الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات والتوصيات الصادرة عن الورشة في التقرير في شكله النهائي.

• المستهدفون /المشاركون:

- منظمات المجتمع المدني 12
- النقابات 3
- الصحافة 5
- الدوائر الحكومية المعنية 4

- المكتب التنفيذي للشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي 7
- آخرون 3

سير الورشة/ لقد تم الافتتاح الرسمي لفعاليات هذه الورشة تحت إشراف رئيس للشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي السيد/ سيدنا ولد خطري، وبحضور نائب عمدة تفرغ زينة السيد/ التجاني ولد ابيليل، وعدد من الأساتذة الجامعيين والأكاديميين الخبراء، وممثلي النقابات والهيئات غير حكومية. ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين .

- العرض/ النقاشات: لقد قدم الخبير المكلف عرضا على البور بوينت POWER POINT حول الموضوع لمدة تجاوزت الساعة، تناول خلاله مجمل النقاط الأساسية الواردة في التقرير، وتناول بعضها بالتفصيل خاصة :

- الهدف من التقرير
- السياق العام للتقرير
- التعريف بالقطاع غير المهيكل : الحصول على الحق
- التعريف المعياري والمؤسسي
- المقاربات المنهجية : السوق /الحقوق
- الفرق بين الإعتدال على العمل والعامل والمشغل
- الإطار القانوني للقطاع غير المهيكل
- تقديم القطاع غير المهيكل في موريتانيا
- المقارنة بين السياسات المركزية والمحلية
- التشغيل
- نسبة الشباب في القطاع غير المهيكل
- عمالة الأطفال
- النوع
- الهجرة والمهاجرين
- هيكلية المدن الكبرى
- العوائق
- التوصيات
- الملاحق

التوصيات والملاحظات والتعديلات المقترحة: ركزت معظم المداخلات على النقاط التالية:

- تهنئة الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي على هذا العمل الجبار، وعلى حضورها على المستوى الإقليمي، وتمثيل موريتانيا التي غالبا ما تتبع سياسة المقعد الشاغر

- تهنئة الخبير على التقرير الوافي والشامل، وعلى العرض والشرح المكتمل
- ضرورة مراجعة مصطلح العمل غير المهيكل، فالترجمة مشرقية ولا تتناسب مع المفاهيم المتداولة محليا وليست معتمدة، بل القطاع غير المصنف هي الترجمة الأفضل، والمتداولة في بلدان المغرب العربي
- ضرورة تصحيح بعض الأخطاء الإملائية والمطبعية الواردة في التقرير
- المنهجية لم تكن موفقة، وربما فرضت على الخبير وعلى الشبكة، فكان من الأفضل أن يترك الخيار لكل خبير على المستوى القطري لاختيار منهجيته .
- دور سياسات الشركاء في فشل وعدم نمو القطاع غير المهيكل في موريتانيا.
- تأثيرات العولمة على القطاع غير المهيكل في موريتانيا وعموما على المستوى العربي
- مدى دقة وصدقية المعطيات المتعلقة بالهجرة في موريتانيا
- ما سبب ارتفاع نسبة التشغيل لدى النساء على مستوى الحوض الغربي 37،6 مقارنة بولاية غيديماغا 37،4 التي يعرف أهلها عموما ونسائها خاصة العمل
- تعميق الجزء المتعلق بالضمان الاجتماعي، وتوضيح دور كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين الصحي،
- توضيح الفرق بين المؤمنين الرئيسيين والمؤمنين الثانويين
- إضافة توصية حول تفعيل مفتشيات الشغل، وزيادة التنسيق بينهم وبين النقابات العمالية
- تعميق دور المنافسة السلبية في مجال التشغيل وتسويق المنتجات، خاصة في مجال صناعة اللبن التي احتلها العمال الصينيون.
- إضافة فقرة خاصة بعمال الموائى وإفراغ الشاحنات (الحمالة)
- تعميق دور المرأة وعملها غير الهيكل في الوسط الريفي
- تصحيح مفهوم النوع وحذف كلمة الجنس
- إضافة توصية تتعلق بالحد من التسرب المدرسي المؤدي إلى عمالة الأطفال
- إضافة توصية تتعلق بحماية المنتج الوطني
- تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال التعرف على مشاكل القطاع غير المهيكل
- إعادة تنظيم الضمان الاجتماعي ومراجعة النصوص المنظمة له
- تعزيز دور شبكات التأمين الاجتماعي

وفى نهاية الورشة تمت تهنئة الخبير على الدور المتميز، وعلى نوعية المعلومات وموضوعيتها، كما تم اعتماد التقرير مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات والتصويبات المقترحة، ودمجها في الصيغة المصححة والمراجعة من التقرير.

الملاحق

الهيئات والنقابات والمنظمات التي حضرت للورشة وعددها 41 شخص

1. وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة
2. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
3. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية : المكتب الوطني للإحصاء
4. وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
5. وزارة التشغيل والتكوين المهني
6. بلدية تفرغ زينة بالعاصمة انواكشوط
7. الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا
8. الكونفدرالية الوطنية للشغيلة الموريتانية CNTM
9. الاتحادية الوطنية لمقدمي خدمات القطاع غير المصنف
10. الرابطة الوطنية للقطاع غير المصنف
11. مدير ترقية التمويلات الصغيرة والدمج المهني
12. الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا
13. نقطة ارتكاز المجتمع المدني
14. الإعلاميون / خمسة ممثلين (5)
15. الأكاديميون (ثلاثة دكاترة 3)
16. منظمة إيكو التنمية
17. المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية
18. منظمة البادية
19. جمعية العمل لعلاج مرضى القلب
20. المنظمة الموريتانية إنسانيون بلا حدود
21. منظمة نجدة العبيد
22. منظمة النساء معيلات الأسر
23. منظمة نسائم الخير
24. منظمة موريتانيا خضراء وديمقراطية
25. المنظمة الموريتانية للدمج والتغذية والتربية الصحية
26. الجمعية الموريتانية لمساعدة المحتاجين
27. الجمعية الوطنية لترقية الأطفال ذوي الظروف الصعبة
28. المكتب التنفيذي للشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي المكون من ثمانية

أشخاص (8)

خطاب رئيس الشبكة الموريتانية للعمل الإجتماعى خلال إفتتاح الورشة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات و السادة الأفاضل

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

اسمحوا لي في البداية أن اعبر لكم عن كامل سعادتنا وفخرنا في الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعى، لقبولكم دعوتنا ومشاركتم في نقاش وإثراء التقرير الذي أعدته الشبكة حول القطاع الغير مهيكمل في موريتانيا، بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) في إطار إعداد النسخة الثالثة لمجلة الراصد العربي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للشعوب العربية

يحاول هذا التقرير تناول ومعالجة ظاهرة العمل غير المهيكمل، من وجهة نظر المجتمع المدني، مع التركيز على حقوق العاملين في هذه الدائرة الواسعة من الاقتصاد، وكذلك على بعد النوع، من خلال رصد ظروف مشاركة المرأة ودمج الشباب، كما أننا نحاول في التقرير ربط العمل غير المهيكمل بالاقتصاد الوطني ، على ضوء التغيرات الاجتماعية وما فرضته وتقرضه من تحولات اقتصادية وقانونية، سواء على حق العامل في التظاهر والتعبير عن الرأي؛ أو على مستوى مطالبته بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية المحمية من طرف الموائيق الوطنية قبل الدولية.

ونشير هنا إلى أن القطاع غير المهيكمل في الاقتصاد الموريتاني، تنبأ مكانة مركزية في التنمية المحلية المجتمعية، وصار ملاذا للشباب العاطل عن العمل العازف عن الكسل

والخمول و الاتكالية، فمعظم العاملين في سوق التشغيل غير المصنفة، هم من الشباب ذوي المؤهلات المتوسطة، سواء في المدن الكبيرة والمراكز الحضرية، أو في الأرياف النائية. ونريد أن نذكر هنا -كمجتمع مدني- بأن عمالة الأطفال القصر، وخاصة الخادمت، وانتشار العمل غير اللائق وغير المجزى يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه نمو هذا القطاع، كما أن عدم نفاذ العاملين فيه من القصر والشباب إلى التربية والتعليم والتكوين المهني يبقى مسألة تهدد السلم الاجتماعي والسكينة.

فالقطاع غير المهيكل الموريتاني، بحكم موقعه في الاقتصاد الوطني، وحجم مساهمته في التشغيل، يجب أن يحظى باهتمام السلطات العمومية، وهيئات المجتمع المدني، والنقابات والأحزاب السياسية، والصحافة والإعلام من خلال تقييم وضعيته.

وننتهز هذه الفرصة، لنوجه دعوة إلى الجهات المعنية في الدولة، لسن قوانين تضبط وتنظم هذا القطاع الحيوي والحساس، والهام في الاقتصاد الوطني، وإلى وضع ترسانة قانونية، تحمي حقوق العاملين في هذا القطاع وتوفر لهم الحماية الاجتماعية، وتبين ما لهم من حقوق، وما يترتب عليهم من واجبات.

وقبل أن أنهى كلمتي ، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل أئلك الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إعداد هذا التقرير وقدموا لنا المعلومات ،رغم محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع،

وأخص بالذكر :

- وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الادارة / مديرية العمل
- وزارة التشغيل والتكوين المهني / مديرية التمويلات الصغير والدمج والتكوين المهني
- وزارة الاقتصاد والمالية / المكتب الوطني للاحصاء
- وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة
- اتحادية الخدمات والمهن الحرة
- الرابطة الوطنية للقطاع غير المهيكل
- النقابات المهنية

- المنظمات غير الحكومية الحقوقية

- الأساتذة الجامعيون

و الشكر موصول لبلدية تفرغ زينه و عمدتها لما قدمته لنا من دعم لإنجاح هذه الورشة

والسلام عليكم و رحمة الله

صور من الورشة

الصورة الأولى تظهر عنوان ومكان وتاريخ ومقر الورشة باللغتين العربية والفرنسية



الصورة الثانية تظهر رئيس الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي أثناء افتتاحه للورشة على اليسار، وفي الوسط نائب عمدة بلدية تفرغ زينه، وعلى اليمين الأمين العام لبلدية تفرغ زينه



الصورة الثالثة تظهر الخبير المحاضر/ محمد المحبوبي أثناء العرض الذي قدم عن التقرير



الصورة الرابعة والأخيرة، وتظهر جانبا من الحضور

